

الفصل الثامن

الامتيازات الأجنبية وأثرها على الدولة العثمانية

ميسون عبيدات

أستاذة التاريخ الحديث المشارك/ قسم التاريخ/ جامعة مؤتة، الأردن.

meryaabd@mutah.edu.jo

المقدمة :

خلال أنماط العقود الموقع عليها بين الأوروبيين والدولة العثمانية.

وأخيراً عرض البحث لتأثير الامتيازات الأجنبية من الناحية الاجتماعية والدينية في الدولة العثمانية ، ومحاوله الدول الأوروبية استخدام ورقه الرعايا والأقليات المسيحية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، وإضعاف الدولة العثمانية والسيطرة على مقدراتها.

تمهيد:

إن ما يطلق عليه اسم امتيازات هو أشبه ما يكون بعهود الأمان أو عهود الذمة التي منحها المسلمون في العصور الإسلامية لأهل الذمة أو المستأمنين، وكلمة امتيازات تعادل الكلمة التركية (إذن نامه) وهي مشتقة من الكلمة اليونانية (capitulate) بمعنى أوامر وقرارات، وكان أول من استخدمها بمعنى اتفاقيات هم الإيطاليون.^(١)

ولم تكن الامتيازات في العهد العثماني بدعة جديدة قام بها العثمانيون، بل هي سابقة لها جذورها منذ بداية الحضارات. فقام به السلاطين العثمانيون من منح امتيازات للتجار الأجانب ما هو إلا علاقات تجارية تحصل بين دولة وأخرى في كل العصور. وقد عُرفت اتفاقية الامتيازات الأجنبية بأنها امتيازات تمنح للأجانب،^(٢) بإعفائهم من الخضوع للولاية القضائية وتنفيذ القوانين في البلد الذي منحهم إياها؛^(٣) أي إن الامتيازات الأجنبية كانت تقوم على منح الرعايا الأجانب المقيمين في الدولة العثمانية حقوقاً يمكنهم فيها من عدم الخضوع لسلطات التشريعات الأهلية كالقضاء والضرائب. وكان يسمح

هذه الدراسة محاولة لمعرفة تطور الامتيازات الممنوحة من الدولة العثمانية لعدد من الدول الأوروبية، بين القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلاديين، وتأثير تلك الامتيازات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودينياً في الدولة العثمانية.

ويستعرض البحث مفهوم الامتيازات الأجنبية ، وتطور هذا المفهوم قبل نشوء الدولة العثمانية حتى بداية القرن السادس عشر، وعرض لأهم تلك الامتيازات في تلك الفترة ، وأهم الدول الأوروبية التي استطاعت الحصول عليها. وتطرق إلى تطور التجارة العثمانية مع الدول الأوروبية قبل القرن السادس عشر.

وتناول البحث تطور الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية منذ بداية القرن السادس عشر ودوافع كل من السلاطين العثمانيين وحكام الدول الأوروبية الغربية لعقد معاهدات الامتيازات بينهم. وتطرق البحث لأهم امتيازات ما بعد القرن السادس عشر وتنافس الدول الأوروبية للحصول على أكبر عدد ممكن من الامتيازات من قبل الدولة العثمانية.

ومن ناحية ثانية استعرض البحث آثار تلك الامتيازات في الدولة العثمانية؛ إذ كانت التأثيرات السياسية أهم نتائج هذه الامتيازات، وتناول البحث دور السفراء في عقد كثير من هذه الامتيازات وتجديدها، والبعد السياسي الواضح وراء عقدها.

ومن الناحية الاقتصادية تناول البحث توسع الدول الأوروبية وتغلغلها داخل الدولة العثمانية اقتصادياً، من

القسطنطينية امتيازاً خاصاً، بعد أن تحقق له فتح القسطنطينية.^(٦)

وفي العام ١٤٦٩م أعطى السلطان محمد الفاتح امتيازات تجارية لفلورنسا، وقد استفاد الفلورنسيون منها كثيراً، حتى إنّ حوالي خمسين بيتاً من البيوتات التجارية الفلورنسية أخذت تمارس التجارة في الإمبراطورية العثمانية، وقد أخذ التجار الفلورنسيون يمارسون التجارة بمهارة متزايدة، وأخذوا ينشطون في سوق بورصة، وتحولت هذه المدينة إلى مركز تجاري مهم لتجار فلورنسا.^(٧) وأقر السلطان محمد الفاتح جميع الامتيازات التجارية مع المدن الإيطالية الأخرى، بهدف تشجيع التجارة الخارجية.^(٨)

وبذلك يتضح أن المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر للميلاد كانت وراء منح العثمانيين للأوروبيين بعض الامتيازات التجارية على أراضيها كما حدث بجنوة والبندقية، وتأمين طرقها التجارية، لذلك أخذوا يتوددون للعثمانيين، وهذا ما يفسر سبب تعدد الاتفاقيات التجارية بينهم وبين العثمانيين^(٩) يتضح من هذا أن التجارة العثمانية مع الدول الأوروبية الغربية قبل القرن السادس عشر كانت تتم بواسطة المدن الإيطالية وخاصة البندقية، لأن البندقية كانت قوة بحرية رئيسة في البحر المتوسط. وبذلك سيطرت على تجارة الشرق.^(١٠) ومع توسع الدولة العثمانية الكبير في القرن السادس عشر للميلادي وتحديداً في عهدي السلطانين سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠م) وابنه سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦م) توسعت هذه الامتيازات، لتشمل دولاً أوروبية عظمى أخرى كفرنسا وإنجلترا وهولندا وألمانيا. أولاً: الامتيازات

منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي ومع توسع الدولة العثمانية وازدهار الدول القومية في أوروبا كفرنسا وبريطانيا وهولندا والبرتغال وإسبانيا وألمانيا، لعبت الامتيازات التجارية الموقعة بين هذه الدول والدولة العثمانية دوراً في العلاقات بين الشرق والغرب؛ إذ سارعت الدول الأوروبية للارتباط بالشرق بمعاهدات واتفاقيات دبلوماسية

كذلك للدول الغربية بإقامة محاكم خاصة بها في مدن الدولة العثمانية وموانئها ناهيك عن تسهيلات تجارية عدة.

وقد عقدت الدولة العثمانية عدداً من هذه الامتيازات مع الأوروبيين قبل القرن السادس عشر الميلادي. ففي عام ١٣٥٢م وقعت الدولة العثمانية اتفاقية تجارية، مع جنوة، وكانت هذه الاتفاقية سياسية أكثر منها تجارية وذلك بسبب الوضع السياسي الحرج بين العثمانيين والبنادقة. فقد اختار العثمانيون جنوة لإعطائهم هذه الامتيازات كونها منافسة البندقية عدو الدولة العثمانية، وبسبب هذه الامتيازات تحولت مستوطنات جنوة في غرب الأناضول مثل فوتشا (foco) وجزيرة خيوس (Chios) إلى موانئ لتصدير البضائع الأناضولية.

وقد أثمرت هذه الامتيازات في مساعدة القوات العثمانية على عبور الدردنيل في الفترة ١٤٢١ - ١٤٤٤م. فقد كانت تلك المضائق تحت سيطرة البندقية، وقد توج هذا الموقف خلال الحصار العثماني للقسطنطينية حيث بقي الجنويون على الحياد.^(٤)

ومع توسع الدولة العثمانية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، أدركت البندقية ضرورة الحصول على مكاسب من التجارة مع العثمانيين، وأدرك العثمانيون أهمية إبقاء البندقية على الحياد في أثناء حصارها للقسطنطينية، لذلك عقدوا معها امتيازات تجارية فسمحوا لها بالتجارة، في الحبوب مقابل إقناعها بالحصول على بعض التنازلات السياسية، مع تخفيض وجودها العسكري في المنطقة. وقد قام السلطان بايزيد الأول (١٣٨٩ - ١٤٠٢م) باستخدام هذه الامتيازات أداة سياسية. وقد حدد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١ - ١٤٨١م)، هذه الامتيازات قبل فتح القسطنطينية إرضاء للبندقية وتشجيعاً لانتهاها. وعند فتح القسطنطينية سارع إلى منح امتيازات جديدة لها، فسمح لسفيرها بالإقامة في إستنبول، وسمح لتجارها أن يتاجروا بحرية في الإمبراطورية بشرط أن يدفعوا ضريبة جمركية لا تتعدى ٢٪.^(٥)

من جهة أخرى أعطى السلطان محمد الفاتح لتجار جنوة المقيمين في (غلطة) وهي ضاحية من ضواحي

والواقع أن معاهدة عام ١٥٣٥م لها أيضاً جانب دبلوماسي تحالفي هام؛ إذ جاءت تأكيداً للصدقة الناشئة بينهما^(١٧). فقد سعت الدولة العثمانية من خلال هذه المعاهدة وغيرها لإيجاد موطئ قدم لها على المسرح السياسي الأوروبي، إذا علمنا أن عهد السلطان سليمان القانوني هو ذروة الازدهار للدولة العثمانية، كما أن ظهور القوميات وازدهارها في أوروبا قد يكون سبباً دفع العثمانيين إلى الارتباط بتحالفات سياسية عسكرية واقتصادية كنظام سياسي فرضته على المسرح الدولي عوامل عدة يمكن إجمالها بالثورة الصناعية وحركة الكشف الجغرافية، وبروز القوميات الأوروبية وأطماعها التوسعية، أما الجانب الفرنسي فهو من الناحية السياسية بحاجة لعقد مثل هذا الاتفاق لتقوية العلاقات العثمانية الفرنسية، وإيجاد حليف قوي ضد الإمبراطورية الجرمانية وأطماعها التوسعية في أوروبا^(١٨).

وعلى الجانب الآخر فإن التجارة كانت دافعاً مهماً لدئ فرنسا، التي اتجهت نحو تقوية تجارتها. وقد اتضح هذا بجلاء في مطلع القرن السادس عشر الميلادي، في محاولة لفرض سيادتها البحرية والتجارية على البحر المتوسط^(١٩). وجاءت معاهدة ١٥٣٥م محاولة من الملك الفرنسي فرانسوا الأول لتوظيف التنافس الأوروبي ليكون في خدمة المصالح الحيوية لفرنسا، وتعزيز صلاته وعلاقاته مع الدولة العثمانية^(٢٠).

وقد أولى الكثير من المؤرخين اهتماماً زائداً بهذه المعاهدة، لأنها في نظرهم أسست لنظام الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية. وقد تناولت بنود هذه الاتفاقية مسألة حرية التنقل والملاحة وحق التجارة لرعايا الدولتين، على أن تكون الرسوم متساوية بينهما، مع ضمان حرية العبادة لرعايا الملك الفرنسي في الأراضي العثمانية^(٢١) وحق الفرنسيين في حماية الكنائس الكاثوليكية في الأماكن المقدسة العثمانية، وأن للفرنسيين حق التقاضي أمام المحاكم القنصلية الفرنسية^(٢٢) ومن خلال هذه الاتفاقية تمتعت فرنسا بمركز مرموق في ولايات الدولة العثمانية من الناحيتين القانونية والعملية^(٢٣).

ذات أهداف تجارية تنافسية للحصول على الحصص الأوفر والأكبر من تجارة الشرق. وتعد فرنسا من أوائل هذه الدول وأهمها، التي ارتبطت مع الشرق باتفاقيات تجارية رسمية، تمثلت بمعاهدة عام ١٥٣٥م. والواقع أن فرنسا كانت قد أقامت علاقات تجارية مع الشرق قبل ذلك بكثير، فقد مارس تجار مرسيليا منذ القرن الثاني عشر ميلادي التجارة مع الشرق، فقد وجدت في هذه المدينة، وثائق تثبت هذه العلاقات التجارية مع كل من بلاد الشام والإسكندرية وشمال إفريقيا^(١١).

إلا أن منافسة التجار البنادقة والجنوئين أدت إلى خيبر نجم هؤلاء التجار الفرنسيين، إلى أن بدأ الاهتمام الرسمي لدئ فرنسا في بداية القرن السادس عشر ميلادي، عندما حصل الفرنسيون على بعض الامتيازات في عهد السلطان المملوكي قانصوه الغوري (١٥٠٠ - ١٥١٦م) في عام ١٥٠٧م^(١٢).

وحين فتح السلطان العثماني سليم الأول مصر وسوريا في سنة ١٥١٧م جدد للفرنسيين الامتيازات التجارية التي كان المماليك قد منحوها لهم^(١٣).

وفي عام ١٥٢٢م أقر السلطان سليمان القانوني التصريح الذي حصل عليه الفرنسيون من السلطان سليم الأول، وسمح فيه للتجار الفرنسيين بالتجارة في الأراضي العثمانية بعد دفع الرسوم المعتادة^(١٤).

وقد ازدادت العلاقة الدولية بين الدولة العثمانية وفرنسا مع مرور الوقت، حتى أخذت شكل التحالف، والسبب الأكبر لذلك هو العداء التقليدي بين فرنسا وإمبراطورية الهابسبورج التي كانت في حالة حرب مع الدولة العثمانية^(١٥).

وقد هيأت تلك الظروف لعقد الاتفاق الشهير عام ١٥٣٥م بين السلطان سليمان القانوني وفرانسوا الأول (١٥١٥ - ١٥٤٧م) ملك فرنسا عن طريق سفيره "جان دولاقوره" (gan Dolla Quora). ويعدّ فرانسوا الأول أول ملك أوروبي يحصل على هذا الامتياز، فقد حصل الفرنسيون بصعوبة على امتيازات تجارية واسعة في الدولة العثمانية^(١٦).

(١٥٩٥-١٦٠٣م) إلى الملك الفرنسي هنري الثالث (١٥٧٤-١٥٨٩م) رسالة يؤكد له فيها بقاء الامتيازات السابقة ، بالإضافة إلى إعفاء الفرنسيين من جميع الضرائب الشخصية. وتعدّ هذه الاتفاقية بداية التحول في العلاقات العثمانية الفرنسية ، فقد تميزت بمبادرة الدولة العثمانية إلى عقدھا، بدلاً من أن يقوم الفرنسيون بالمطالبة بمثل هذه الاتفاقيات.^(٢٧)

وفي مطلع القرن السابع عشر استطاع السفير الفرنسي دي بريف الحصول على امتياز من السلطان أحمد الأول (١٦٠٣-١٦١٧م) تجددت من خلاله الامتيازات السابقة ، بالإضافة إلى اعتراف السلطان العثماني لملك فرنسا بحق حماية المسيحيين الكاثوليك من رعايا ممالك أوروبا في الشرق.^(٢٨)

واستخدم العثمانيون هذه الامتيازات دون استثناء سلاحاً سياسياً، فقد دعم العثمانيون الكالفينيين في فرنسا ضد العصبة الكاثوليكية المؤيدة لإسبانيا، وحين انحازت مرسيليا، مركز تجارة المشرق، إلى هذه العصبة ألغى العثمانيون الامتيازات التجارية ، وسمحوا لقراصنة شمال إفريقيا بمهاجمة المدينة. ولم يجدد العثمانيون هذه الامتيازات إلا بعد تولي هنري الرابع الحكم عام ١٥٨٩م.^(٢٩)

وكان سليمان الأول قد سمح للتجار الإنجليز منذ عام ١٥٥٣م بأن يتاجروا بحريه في الإمبراطورية العثمانية، إلا أنهم لم يستغلوا هذا الامتيازات على الفور، فقد كان الإنجليز يأملون في شراء التوابل بأسعار أرخص بواسطة التجارة المباشرة، وعندما لم ينجحوا في ذلك عاود التجار الإنجليز اتصالهم مع السلطان، فسعت إنجلترا لعقد امتيازات تجارية مع الدولة العثمانية للحفاظ على تجارتها مع الشرق من جهة ، ولكون إسبانيا عدوة للطرفين من جهة أخرى ، فقد رأت الحكومتان الإنجليزية والعثمانية أكثر من ضرورة للتقارب. وعلى الرغم من محاولات فرنسا والبندقية عرقلة ذلك، فقد فتح العثمانيون أول امتياز تجاري للإنجليز في عام ١٥٨٠م ، ثم منحوه امتيازاً آخر عام ١٥٨٣م وخفضت الدولة العثمانية الضرائب على التجار الإنجليز إلى ٣٪. وأصبح لإنجلترا في ذلك الوقت قنصل في إسطنبول وأزمير وحلب والإسكندرون.^(٣٠)

وقد فتحت هذه الاتفاقية المجال لعقد كثير من الاتفاقيات الفرنسية العثمانية ، التي تابعت بعد هذا التاريخ مجددةً للامتيازات السابقة من جهة ، ومضيفه بعض البنود الجديدة من جهة أخرى. ففي عام ١٥٦٩م تم تجديد المعاهدة بين السلطان سليم الثاني (١٥٦٦-١٥٧٤م) وفرنساو الثاني (١٥٥٩-١٥٦٠م) وتميزت ببندين جديدين هما: حق فرنسا في منح رايته للمراكب التجارية الأوروبية ، وأن مدة الصك غير مرهونة بحياة المالكين فقط وإنما بصداقة الفرنسيين والأتراك، وفي عام ١٥٧٩م توسعت امتيازات الفرنسيين فيما يخص حمايتهم للرعايا الفرنسيين في الدولة العثمانية، بل أضيف لهم الجنويون والإنجليز والبرتغاليون والإسبان والصقليون والقطلان والراغوزيون؛ كلهم خاضعون للحماية الفرنسية.^(٣١)

ومع هذه الامتيازات أخذت فرنسا على الفور في منافسة البندقية، وعينت فرنسا قناصل لها في أرجاء الإمبراطورية العثمانية؛ في إسطنبول والإسكندرية وبيروت وطرابلس الشام. وقد أخذت السفن الفرنسية المتجهة إلى الشرق الأوسط تحمل الجوخ النورماندي والورق والأدوات المعدنية من ألمانيا، وتعود بالصوف والقطن والخيوط والأقمشة والبسط من الأناضول، والتوابل والحرائر والعمود والأدوية من حلب ودمشق.

وبعد نهاية الحرب بين العثمانيين والبندقية بين عامي (١٥٧٠-١٥٧٣م) أخذت فرنسا تزيج البندقية من المشرق، وما أن حل مطلع القرن السابع عشر الميلادي حتى كانت هناك ألف سفينة فرنسية تشارك في تجارة الشرق، وأخذ بعض التجار الأوروبيين وخاصة من الإنجليز والهولنديين في التجارة تحت العلم الفرنسي أيضاً.^(٣٢)

وقام السفير الفرنسي (دونواي) (Donway) في القسطنطينية بإرسال مذكرة إلى الملك شارل التاسع (١٥٦٠-١٥٧٤م) عام ١٥٧٢م يطالبه فيها بضرورة تجديد الامتيازات مع الدولة العثمانية، للحفاظ على الأماكن المقدسة وتأمين زيارة الحجاج الأوروبيين لها، والإبقاء على سياسة التوازن ضد التوسعات النمساوية.^(٣٣) وفي عام ١٥٨١م بعث السلطان مراد الثالث

والواقع أن الامتيازات الاقتصادية كانت في حقيقتها سياسية بالدرجة الأولى، فعلى سبيل المثال وقفت إنجلترا مع روسيا عندما كانت فرنسا متحالفة مع العثمانيين زمن كاترين الثانية (١٧٦٢-١٧٩٦م) ثم نجدها تقف إلى جانب العثمانيين ضد الروس زمن السلطان سليم الثالث عام (١٧٨٩-١٨٠٧م)، عام ١٧٩٠م،^(٣٦) وأن السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤م) أوصى ابنه سليم الثالث بضرورة توطيد علاقته بفرنسا والتصدي لأطماع روسيا والنمسا، ولذلك اتجه سليم الثالث إلى توطيد علاقته مع الملك الفرنسي لويس السادس عشر.^(٣٧)

لقد حاولت الدولة العثمانية من خلال عقد هذه الامتيازات إيجاد موضع قدم لها على المسرح السياسي الأوروبي في القرن السادس عشر للميلاد؛ أي في عهد قوة الدولة العثمانية، وذلك بعد ظهور القوميات الأوروبية المتعددة، مما دفع العثمانيين للارتباط بتحالفات سياسية عسكرية كنظام سياس فرضته على المسرح الدولي. ومع حلول القرن السابع عشر للميلاد وبداية ظهور ضعف الدولة العثمانية وتزامن ذلك مع عجز الإدارة العثمانية على التكيف مع ازدياد مسؤولياتها، وقّع السلاطين العثمانيون عدة اتفاقيات ومعاهدات مع الجانب، الأوروبي الذي حصد الكثير من الامتيازات خلالها.^(٣٨)

والواقع أن الامتيازات الأجنبية هي نوع من أنواع الدبلوماسية الدولية، بل وجزء رئيس منها، وقد قام السفراء بدور رئيس في هذه الدبلوماسية، فقام هؤلاء السفراء بجهود مهمة من أجل توقيع المزيد من هذه الامتيازات وتجديدها. وفي هذا المجال برع السفراء الفرنسيون من أمثال "دونواي"،^(٣٩) والسفير "دي بريفي" (Depriquet) وقام السفراء البنادقة خلال إقامتهم في الدولة العثمانية بتقديم التقارير إلى ملوك أوروبا عن أخبار الدولة العثمانية زمن السلطان العثماني سليمان القانوني وقبله، فقد قدموا وصفاً عن بعض الأحداث الداخلية للدولة العثمانية.^(٤٠)

ومع مرور الوقت ساهم هؤلاء السفراء على نحو سلبي في ضعف الدولة العثمانية؛ إذ أخذت قنصليات دولهم في التدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية من جهة،

بالإضافة إلى فرنسا وإنجلترا حصلت النمسا كذلك على امتيازات تجارية في الدولة العثمانية، وبالرغم من تأخرهم إلا أن النمساويين استطاعوا الحصول عام ١٧٢٥م على حق إنشاء قنصليات في تونس وطرابلس، وفي الجزائر عام ١٧٢٧م، وتم إنشاء شركة نمساوية للتجارة مع المشرق عام ١٧٢٩م لها وكالات في ترسينا وسالونيك والقسطنطينية. وفي عام ١٧٨٤م حصل النمساويون على تسهيلات ملاحية في المياه العثمانية.^(٣١)

أما الهولنديون فقد أخذوا يتاجرون تحت العلم الإنجليزي حتى سنة ١٦١٢م، حين حصلوا على امتيازات تجارية مشابهة.^(٣٢)

ونرى الإسكندنافيين (الدنمركيين والسويديين) يتاجرون بخاصة مع إيلات المغرب، وإن كانوا يصلون أحياناً إلى شرقي البحر المتوسط. وبعد عام ١٧٧٤م نرى ظهور العلم الروسي مرفوعاً على سفن يونانية.^(٣٣)

وعلى مدار القرن الثامن عشر فإن فرنسا هي التي تضطلع بالتجارة الرئيسة مع المشرق، فقد تخلف الإنجليز عنها تخلفاً شديداً ويرجع ذلك إلى أن الفرنسيين خاصة بعد عام ١٧٦٣م لا يملكون أية مستعمرات تقريباً، في حين أن الإنجليز كانوا يهتمون بالهند وأمريكا.^(٣٤)

وبهذا يظهر أن كثيراً من الدول الأوروبية استطاعت الحصول على امتيازات تجارية مهمة مع الدولة العثمانية، مع تميز فرنسا عليها من ناحية عدد الامتيازات التي حصلت عليها، وتوسع بنود هذه الامتيازات عن بنود امتيازات الدول الأوروبية الأخرى.

ثانياً: الآثار السياسية للامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية

اعتبرت الامتيازات في عهد قوة الدولة العثمانية سياسة إيجابيه قامت بها الدولة العثمانية، فقامت بدور سياسي مؤثر في أنظمة الدول الأوروبية، ثم جاء توسيع هذه الامتيازات في فترات تالية لسليمان القانوني، على شكل سياسة ليبرالية واقية تجاه التجار؛ إذ لم يكن في ذلك الوقت دولة أخرى في العالم تمارس سياسة أكثر مرونة نحو التجار الأجانب مثل الدولة العثمانية.^(٣٥)

دائماً ، فهي تهيمن على الشرق الأدنى وتقدم ملمح دولة متماسكة، بالرغم من التوترات الداخلية، وتسيطر على طرق المواصلات البحرية التقليدية ، وهي نفسها وسيط له سمعته بين أوروبا وآسيا. وبهذا فإن المشكلات تنتهي باتخاذ

ملامح سياسية أكثر من اتخاذها ملامح اقتصادية.^(٤٤)

وهكذا أصبحت هذه الامتيازات مع مرور الوقت تسمح للدولة الأوروبية الحائزة على هذه الامتيازات بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية ، وبالتالي العمل على إضعافها في نهاية الأمر.^(٤٥)

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية

قام العامل الاقتصادي بدور بارز كهدف رئيس وسبب مهم للامتيازات الأجنبية، وقد منح السلاطين العثمانيون الامتيازات الأجنبية بهدف تحضير التجارة الدولية ، فالدولة العثمانية لم تكن مكثفة دائماً من الناحية الاقتصادية ، وبالتالي فإنها كانت شديدة الاهتمام باستيراد الفضة الغربية ذات الأهمية القصوى بالنسبة لاقتصادها وماليتها.^(٤٦)

وكانت الفضة والعملية الفضية في البداية من أهم سلع التجارة مع الغرب ، ولأجل تشجيع الاستيراد الحر لها، ألغى العثمانيون كل الضرائب عليها ، مما جعل الفضة الأوروبية الرخيصة تغرق المشرق في ثمانينيات القرن السادس عشر ميلادي، وأدّى ذلك إلى حدوث ما يسمى بـ"ثورة الأسعار" التي هزت الاقتصاد العثماني وزلزلت المؤسسات التقليدية للدولة والمجتمع.^(٤٧)

وفي الواقع فإن الامتيازات الأجنبية كانت تشمل جميع القطاعات ، الاقتصادية مثل الخدمات العامة والمصادر الطبيعية والحقوق على الأراضي ، والاستثناء من الضرائب والرسوم الجمركية ، وحق استغلال المعادن مع تشغيل محطات السكك الحديدية وغيرها من الملحقات التابعة لها. وقد عرفت هذه الامتيازات الاقتصادية نمطاً من أنماط العقود التي تعقد بين دولة وشركة، لتسهيل شؤون المشاريع الخاصة في تنمية مصادر الدولة حين لا تملك الموارد الكافية للقيام بذلك بمفردها.^(٤٨)

وتقوية نفوذ الدول الأجنبية من جهة أخرى، وأخذت هذه القنصليات تتدخل في القرارات الداخلية العثمانية، من خلال اتخاذها هذه الامتيازات ذريعة لتقوية النفوذ الأوروبي.^(٤٩)

لقد شكلت الامتيازات الأجنبية بعد نشأة نظام القنصل، الذين أصبحوا الممثلين السياسيين لدولهم، خطراً كبيراً على الدولة العثمانية. وقد أخذ نظام القنصل في فترات من التاريخ شكلاً تجارياً وعسكرياً، فقد أنشأ الأوروبيون مراكز إمداد تجارية لأجل تمويل الحروب. وازداد عدد القنصل من أجل تأمين الإمداد ، حتى اكتسبوا حق الفصل في النزاعات ، مما جعلهم في مقام المبعوثين السياسيين من دولهم ، وأفقدتهم صفتهم الأصلية من كونهم وكلاء وممثلين تجاريين لبلدانهم ، ولهذا جرت تعديلات أساسية على نظام القنصل بعد أن وصلت أوروبا إلى درجة كبيرة من المدنية والثورة التجارية والصناعية.^(٤٢)

ومن الأدلة على أن الامتيازات شكل من الدبلوماسية السياسية ، أنه في زمن السلطان محمد الرابع (١٦٤٨- ١٦٨٨م) كانت فرنسا لها عدة امتيازات مع العثمانيين، وكان التجار يرفعون العلم الفرنسي ، وتجار فرنسا يدفعون رسوماً منخفضة للعثمانيين ، وكل ذلك كان نتيجة جهود سفير فرنسا "سافاري دي بريف" . ثم عندما عاد هذا السفير إلى فرنسا ساءت العلاقات ، وصدر أمر بإجبار التجار الفرنسيين على دفع ضرائب ورسوم مرتفعة ، وأغلقت كنائس غلطة الخاضعة لحماية فرنسا ، مما جعل الامتيازات تسير وفق العلاقات الدولية، فإن كانت حسنة كانت الامتيازات والمنح ، وإن لم تكن كذلك لم يتم توقيعها مع تلك الدول.^(٤٣)

إن أوروبا التجار والشركات؛ أوروبا التنوير، ترتدي قناع النوايا الحسنة، ليتسنى لها على نحو أحسن الاستيلاء الاقتصادي على الأسواق والاستحواذ على المواد الأولية، وعلى السيطرة الاقتصادية في نهاية الأمر. وحتى عام ١٧٧٤م على الأقل ، لم تكن الدولة العثمانية قوة مختزلة على نحو لا يمكن علاجه ، حتى وإن كانت قد تعرضت إلى بعض النكسات ، وعقدت معاهدات غير مواتمة

مرور الوقت صاحبة الحق لدى البابا في نشر الدين المسيحي، ورعاية الكاثوليك والتصدي للإنجليز أصحاب المذهب البروتستنتي، وللروس الداعمين للمذهب الأرثوذكسي، وقد تمثل النفوذ الفرنسي في البداية بالإرساليات التبشيرية للمنطقة العربية،^(٥٦) لنشر المذهب الكاثوليكي تحت غطاء نشر العلم والحث على التعليم، وانتشرت الجمعيات الخيرية التي أخذت تباشر الدعاية تحت حماية القناصل الفرنسيين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.^(٥٧)

واستطاعت فرنسا أن تستصدر من البابا "اليو الثالث" أمراً إلى جميع الكاثوليك بضرورة الخضوع لحماية الفرنسيين الموجودين في الشرق.^(٥٨) وبهذا أدت الحماية الفرنسية للمسيحيين الكاثوليك في الشرق إلى توطيد النفوذ الفرنسي في النواحي الاقتصادية والسياسية، وكانت سبباً في وجود القناصل في المدن الشرقية التابعة للدولة العثمانية.^(٥٩)

ومن جهة أخرى تذرعت فرنسا بالكاثوليك الموجودين في بلاد الشام لزيادة سلطتها السياسي هناك.^(٦٠) ورأت الدول الأوروبية ما يسوغ تدخلها في شؤون الدولة العثمانية بدعوى حماية الأقليات الأجنبية داخل الدولة العثمانية. وقد تميزت تلك الأقليات بمعاملة إيجابية خاصة، بالإضافة إلى إعفائهم من الخدمة العسكرية الإجبارية وغيرها من وجوه الحماية، فلقد أصبح الرعايا الذين يطلق عليهم في عصور سابقه "أهل الذمة" جزءاً من الدولة العثمانية، وشعباً من شعوبها، وهم مواطنون كأبي مواطن عثمان آخر، ولكف إرادات الدول الأوروبية أن تكسب هؤلاء الرعايا ليكونوا إلى جانبها، وهذا لا يتم إلا بجعل ولائهم لدولة أوروبية وليس للدولة العثمانية، يدلنا على ذلك أنه بعد أن تمكنت فرنسا من الحصول على امتيازات لها من السلطان سليم الثاني عام ١٥٦٩م قامت بإرسال بعثات دينية إلى مناطق في الدولة العثمانية يسكنها مسيحيون، وكان أهم أهداف هذه البعثات هو نشر الولاء لفرنسا.^(٦١)

إن الامتيازات التجارية مكنت وسهلت لأهل الذمة بخاصة رعايا الدولة العثمانية من اليهود والأرمن والسلاف واليونان، الانخراط في عمليات التجارة الأوروبية، في شرق أوروبا، وبالتحديد في بولندا، وانتقلت تجارة الشرق إلى

ومن خلال ذلك النمط الاقتصادي شهد القرن الثامن عشر للميلاد تعرض الدولة العثمانية للتهديد بأشكال مختلفة من قبل الدول الأوروبية، فقد نجح الفرنسيون والإنجليز والهولنديون في توسيع تغلغلهم داخل الدولة العثمانية، والحصول على مزايا اقتصادية كبيرة من خلال هذه الامتيازات، وبالتالي ممارسة الضغط على الدولة العثمانية.^(٤٩)

لقد سببت الامتيازات ضرراً ملموساً للصناعات الحرفية المحلية العثمانية، وأوقعت الدولة العثمانية، في تبعية سياسية واقتصادية للدول الأوروبية، وخاصة بريطانيا وفرنسا.^(٥٠) كما أن الميزان التجاري مال بشكل واضح إلى الجانب الأوروبي وتضررت التجارة العثمانية عبر الشرق والغرب بسببها.^(٥١)

وقد أخذت الدول الأوروبية في نهاية الأمر تغير من طابع الامتيازات، مما جعل الاقتصاد العثماني يعتمد بالتدريج على أوروبا، وكان رجال الدولة العثمانية يعتقدون بجدوى هذه السياسة القائمة على تشجيع استيراد السلع الجاهزة، ولتلبية حاجات الأسواق المحلية وزيادة واردات الخزينة، وبهذا الشكل أصبح المشرق سوقاً مفتوحة أمام التجارة الأوروبية. ومع ذلك لم يكن هذا الاستيراد من أوروبا يشمل حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، الأجواخ والمعادن والورق، ولذلك لم يتطور الإنتاج الحرفي كثيراً، ولكن هذه الامتيازات التجارية - بعد الثورة الصناعية - أصبحت تلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد العثماني.^(٥٢)

رابعاً: الآثار الاجتماعية والدينية للامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية

منذ بداية الامتيازات العثمانية لفرنسا، أخذت الأخيرة على عاتقها حماية المسيحيين، والاعتناء بالأماكن والمقدسات المسيحية، ورعاية الحج المسيحي للديار المقدسة.^(٥٣)

ومع أن الامتيازات التي وقعت مع فرنسا زمن السلطان سليمان القانوني أثارت ضجة في الرأي العام الأوروبي المسيحي.^(٥٤) إلا أن فرنسا أعلنت أن الهدف من هذه المعاهدة هو هدف ديني.^(٥٥) لذلك أصبحت فرنسا مع

خاتمة:

من خلال استعراض الامتيازات الأجنبية وتطورها في العهد العثماني ، وخاصةً في فترة ما بعد القرن السادس عشر الميلادي نخلص إلى النتائج التالية:

- اعتبرت الامتيازات الأجنبية في بدايتها مصلحة سياسية عثمانية، اعتمدت عليها الدولة العثمانية للحصول على توازن سياسي بين مختلف القوى الأوروبية المحيطة بها، وعملت من خلالها على عقد تحالفات مع بعض القوى الأوروبية ضد قوى أوروبية أخرى معادية لها، مثلما حدث في تحالف الدولة العثمانية مع جنوة، والبندقية، ومن بعدها فرنسا.

- مع بداية ضعف الدولة العثمانية وظهور الدول القومية الأوروبية العظمى كفرنسا وبريطانيا، تحولت الامتيازات العثمانية إلى مصلحة أوروبية بحتة ، فقد غدت هذه الامتيازات سبباً رئيساً لتدخل تلك الدول في شؤون الدولة العثمانية الداخلية خاصة فيما يخص امتيازات القرن الثامن عشر .

- كان لهذه الامتيازات آثار سلبية متعددة على الدولة العثمانية، ساهمت مع عوامل عدة أخرى في إضعاف الدولة العثمانية، وكانت هذه الآثار السلبية تشمل الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، فعملت الدول الأوروبية على استغلال تلك الامتيازات من أجل التوغل في أراضي الدولة العثمانية وإضعافها من داخلها.

- يتضح أن الامتيازات الأجنبية سلبية أكثر منها إيجابية على الدولة العثمانية ، وأنها أحد أهم أدوات السيطرة الأوروبية على مقدرات الدولة العثمانية ، خاصة في فترة ضعفها.

أيدي هؤلاء الذميين، مستفيدين من حماية السلطان العثماني، وأصبح كثير من الذميين يعمل في خدمة التجار الأوروبيين في موانئ الشرق كترجمة وسماسرة ووكلاء.^(٦٢)

وفي النهاية أصبح هؤلاء المسيحيون بسبب هذه الامتيازات، أقرب إلى الدول الأوروبية من الدولة العثمانية، مما أسهم في إضعاف العثمانيين، بل أدى إلى زعزعة الأمن الداخلي وتقوية شوكة العناصر المختلفة في المدن، و حركة التمرد والانفصال هي نتائج لهذه السياسة.

تحققت أهداف الدول الأوروبية في ذلك ، وأصبح هؤلاء الرعايا ينفصلون عن المسلمين، وأصبحت تجارتهم تقوى على تجارة المسلمين، وكلما ازدادت العلاقات الأوروبية العثمانية واتسعت الامتيازات تزايد النفوذ الاقتصادي للرعايا المسيحيين على حساب المسلمين، وساعد على ذلك ثقة التجار الأوروبيين بالمسيحيين أكثر من ثقتهم بالمسلمين، كما أن الدولة العثمانية منحت هؤلاء التجار إعفاءات ضريبية وجمركية واسعة، مما جعلهم أقوى تجارياً من تجار المسلمين.^(٦٣)

لقد كانت ذريعة الدول الأوروبية في الوصول إلى هؤلاء الأجانب المسيحيين أهم أوصياء على مصالح المسيحيين في الدولة العثمانية، ومسؤولون عن حمايتهم، فكانت النتيجة هيمنة التجار الأجانب على التجارة الخارجية. وكم وقعت في الدولة العثمانية فتن وثورات لم تكن للطوائف فائدة منها، وإنما كانت الطوائف مدفوعة إليها من الأجانب أصحاب الغايات.^(٦٤)

لقد وفّرت الامتيازات حصانة للأجنبي من أي ملاحقه إدارية أو قضائية ، وأصبح هؤلاء الأجانب مميزين عن أبناء البلاد في عقر دارهم.^(٦٥)

وبهذا يتضح أن الآثار الاجتماعية والدينية كانت سبباً مهماً في إضعاف الدولة العثمانية، وكانت من أهم عوامل زعزعة الاستقرار الداخلي للدولة العثمانية، وزيادة نفوذ الدول الأوروبية للتدخل في شؤونها.

المراجع

- (١) سركو، ماري دكران. "الامتيازات الأجنبية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على سورية (بلاد الشام) من (١٨٨٥-١٩٠٨م)"، (رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٣٠٠٣م)، ص ٤٢.
- (٢) الصباغ، ليلي. الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس والسابع عشر ميلادي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٩م، ج ١، ص ٢٠٣، ٢٠٧.
- (٣) www.alokab.com
- (٤) إينالجيك، خليل. تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، بيروت: دار المدار الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٢م، ص ٢٠٩.
- (٥) المرجع السابق، ص ٢٠٩.
- (٦) الدقن، السيد محمد. دراسات في تاريخ الدولة العثمانية، القاهرة: دن، ١٩٨٥م، ص ٧٦.
- (٧) إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، مرجع سابق، ص ٢١٠.
- (٨) علي، صلاح أحمد هريدي. دراسات في تاريخ العرب الحديث، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٥م، ص ٣٢.
- (٩) الرشدي، سالم. محمد الفاتح، جدة: مكتبة الإرشاد، ط ٢، ١٩٨٩م، ص ٢٧٩.
- (١٠) إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، مرجع سابق، ص ٢٠٧.
- (١١) الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس والسابع عشر ميلادي، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٩.
- (١٢) المرجع السابق، ج ١، ص ١٣٦.
- (١٣) المرجع السابق، ج ١، ص ٢١٣.
- (١٤) المرجع السابق، ج ١، ص ١٣٦.
- (١٥) رجائي، محمد، والدوان، ريان. "مصالح فرنسا الاقتصادية في سوريا (١٩٢٠-١٩٣٥م)"، مجلة دراسات تاريخية، س ٨، العددان ٢٧، ٢٨، أيلول- كانون أول ١٩٨٧م، ص ٣٥. انظر أيضاً:
- رضوان، نبيل عبد الحي. جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس وإستردادها، مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٤٣٠-٤٣١.
- ج ١، ص ٣٤٩.
- (١٦) المرجع السابق، ص ٣٩.
- (١٧) المرجع السابق، ص ٣٤٩.
- (١٨) الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس والسابع عشر ميلادي، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣٨.
- (١٩) المرجع السابق، ج ١، ص ١٤٠.
- (٢٠) الوعر، نائلة. دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين (١٨٤٠-١٩١٤م)، عمان: دار الشروق، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ٥٧.
- (٢١) الهاشمي، عبد المنعم. الخلافة العثمانية، بيروت: دار ابن حزم، ط ١، ٢٠٠٤م، ص ٢٩١.
- (٢٢) كيزوس، جون باتريك. القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية، ترجمة: ناهد دسوقي، الإسكندرية: شركة الجلال للطباعة، ٢٠٠٣م، ص ٢٢٧.
- (٢٣) ياسين، حكمت. السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨١م، ص ١٣.
- (٢٤) كيزوس، القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية، مرجع سابق، ص ٣٥٠.
- (٢٥) إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، مرجع سابق، ص ٢١٤.
- (٢٦) الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس والسابع عشر ميلادي، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤٨.
- (٢٧) المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٣.
- (٢٨) سركو، الامتيازات الأجنبية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على سورية، مرجع سابق، ص ٦٤.
- (٢٩) إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، مرجع سابق، ص ٢١٤.
- (٣٠) المرجع السابق، ص ٢١٥.
- (٣١) مانتران، روبر. تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٩٣م، فصل: "تاريخ الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر - الضغط الأوروبي"، ج ١، ص ٤٣٠-٤٣١.

- (٣٢) إينالجيک، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، مرجع سابق، ص ٢١٥.
- (٣٣) مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص ٤٣١.
- (٤٣) المرجع السابق، ص ٤٣٢.
- (٣٥) الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس والسابع عشر ميلادي، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤٣.
- (٣٦) كيزوس، القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية، مرجع سابق، ص ٣٥٥.
- (٣٧) مخلوف، ماجدة، بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب، (د. م. د)، (د. ت) ص ١٣.
- (٣٨) عمر، عمر عبد العزيز. تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢م)، مصر: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣م، ص ٢٥٤.
- (٣٩) الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس والسابع عشر ميلادي، مرجع سابق، ص ١٤٨.
- (٤٠) كيزوس، القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية، مرجع سابق، ص ٢٢٤.
- (٤١) أرسلان، شكيب. تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق: حسن سويدان، دمشق-بيروت: دار ابن كثير، دار التربية، ط ١، ٢٠٠١م، ص ١٥٤.
- (24) www.alokab.com
- (٤٣) الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس والسابع عشر ميلادي، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤٣.
- (٤٤) مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص ٤٣٤.
- (٤٥) سرکو، الامتيازات الأجنبية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على سورية، مرجع سابق، ص ٤١.
- (٤٦) علي، دراسات في تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص ٣٣.
- (٤٧) إينالجيک، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، مرجع سابق، ص ٢١٦.
- (٤٨) سرکو، الامتيازات الأجنبية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على سورية، مرجع سابق، ص ٥٣-٦٣.
- (٤٩) مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص ٤٢٩.
- (٥٠) التكريتي، هاشم صالح. المسألة الشرقية (١٧٧٤-١٨٥٦م)، البصرة: مكتبة دار الحكمة، ١٩٩٠م، ص ١٧.
- (٥١) كوانرت، دونالد. الدولة العثمانية (١٧٠٠-١٩٢٢م)، تعريب: أيمن الأرمنازي، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، ص ٢٣٥.
- (٥٢) إينالجيک، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، مرجع سابق، ص ٢١٦.
- (٥٣) ياسين، السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، مرجع سابق، ص ٢٢.
- (٥٤) الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس والسابع عشر ميلادي، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤٦.
- (٥٥) سرکو، الامتيازات الأجنبية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على سورية، مرجع سابق، ص ٢٦٧.
- (٥٦) ياسين، السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، مرجع سابق، ص ٢٢.
- (٥٧) فودة، عز الدين. "الصراع الدولي حول فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى صدور وعد بلفور"، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، عدد ١، ١٩٦٩م، ص ٧٥.
- (٥٨) المرجع السابق، ص ٧٨.
- (٥٩) ياسين، السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، مرجع سابق، ص ٢٤.
- (٦٠) مؤنس، حسين. الشرق الإسلامي في العصر الحديث، القاهرة: مطبعة حجازي، ط ٢، ١٩٣٨م، ص ٩١.
- (٦١) الهاشمي، الخلافة العثمانية، مرجع سابق، ج ١، ص ٣١٨.
- (٦٢) سرکو، الامتيازات الأجنبية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على سورية، مرجع سابق، ص ٥١.
- (٦٣) كوانرت، الدولة العثمانية (١٧٠٠-١٩٢٢م)، مرجع سابق، ص ١٣٦.
- (٦٤) بيهم، محمد جميل. فلسفة التاريخ العثماني، بيروت: شركة فرج الله للمطبوعات، ١٩٥٤م، ج ٢، ص ٩٩.
- (٦٥) الحكيم، يوسف. ذكريات سوريا والعهد العثماني، (د. م. د)، ط ٤، د. ت، ص ٢٧.